

تقرير الأمين العام بشأن الوضع في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٢ (٢٠١١)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على مدى فترات زمنية مدتها ٦٠ يوماً، وأن يستمر في توجيه انتباه المجلس إلى أي انتهاكات خطيرة للاتفاق بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق) المُبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في أديس أبابا. كما ترد في هذا التقرير إشارات إلى الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يُطلع المجلس باستمرار على التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية الوارد بياها في الفقرة ١ من القرار. ويقدم التقرير معلومات مُحدّثة بشأن الوضع في أبيي وبشأن نشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ التقرير السابق بشأن المسألة، المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/741).

ثانياً - الوضع الأمني

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي متوترة ومضطربة نظراً لاستمرار وجود القوات الأمنية، وهجرة قبائل المسيرية الرُّحّل على نطاق واسع، وبداية عودة النازحين من دينكا نقوك، حيث عاد ٣٠٠٠ منهم إلى منطقة أبيي خلال الشهرين الماضيين. وحتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ظلت القوات المسلحة وقوات الشرطة التابعة لحكومة السودان موجودة في المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب، وخصوصاً في مدينة أبيي، ومنطقة قولي وبلوم ودفرة. واستمرت حكومة السودان في ربط إعادة نشر قواتها بإنشاء إدارة منطقة أبيي.

٣ - واحتفظ جهاز شرطة جنوب السودان بوجوده في كل المنطقة الواقعة جنوب نهر كير/بحر العرب، مع التركيز بشكل رئيسي على منطقة أقوك ومجبون وأوانق ومبوك. واستمر الجيش الشعبي لتحرير السودان في الاحتفاظ بمقر ألوته في ميجان كول، على بعد نحو ٣ كيلومترات إلى الجنوب من حدود منطقة أقوك وأبيي، على النحو الذي حُدد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي حين واصل رئيس البعثة، اللواء تاديسي ويريدي تسفاي، إشراك القيادات العليا للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لضمان التزامها بالامتناع عن أي مواقف عدائية أو استفزازية يُحتمل أن تُعرق عودة النازحين من دينكا نقوك وهجرة المسيرية الرحل، وذلك مع حث الطرفين على التمسك باتفاق ٢٠ حزيران/يونيه والانسحاب من منطقة أبيي.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن أي نزاع بين القبيلتين. واستمرت القوة الأمنية المؤقتة في إجراء دوريات نهائية وليلية استباقية في كل أنحاء منطقة العمليات لردع أي تهديدات أمنية محتملة وقيام رئيس البعثة ببناء الثقة في أوساط المجتمعات المحلية. وتركز الدوريات بشكل خاص على المناطق الحساسة التي تستقبل كلا من العائدين والرحل، مثل مريال أجاك في القطاع الجنوبي، ونونق وتاج اللي واللو في القطاع الأوسط، وعلال وقولي ودفرة وأم خريت وتوداج وتوربادر في القطاع الشمالي. ومن أجل ضمان الأمن وتحسين حماية العائدين والمهاجرين، فقد طلبت القوة الأمنية المؤقتة من القيادة المحلية للقوات المسلحة السودانية حصر جميع القوات في معسكراتها وتقييد حركتها، وذلك بإلزامها باستخدام الطريق الرئيسي حصرا وخلال النهار فحسب. وفي مدينة أبيي، واصلت القوة الأمنية المؤقتة الاحتفاظ بنقاط تفتيش لمراقبة جميع التحركات.

٥ - واستمرت هجرة المسيرية الرحل السنوية جنوبا عبر منطقة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى دكورا ودمبيلية وتاج اللي وعلال وتوداج ونونق وتوربادر وشمال تاج اللي والخججاج. وفي حين أنه لم يُشاهد في البداية سوى رجال يقودون الماشية، أفادت القوة الأمنية المؤقتة بوجود عدد متزايد من العائلات الكاملة التي تتحرك مع القطعان. وتُقدّر البعثة أنه، حتى ١٩ كانون الثاني/يناير، كان يوجد نحو ٧٥ ٠٠٠ من البدو الرحل وما يزيد على ٩٦٠ ٠٠٠ من الأبقار في منطقة أبيي. ودُكر أن أكبر تركيز للبدو الرحل كان في الممر الغربي عبر علال ورايقورك وفي الممر الشرقي عبر أم خريت وتوربادر.

٦ - وشهدت الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة من أجل تعزيز الأمن في منطقة أبيي مزيدا من التحسّن إثر نشر أفراد من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في منطقة البعثة. فقد مكّن وصول فريق يتألف من ٣٠ من موظفي تفتيش الطرق وإزالة الألغام القوة

الأمنية المؤقتة من إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق المناطق التي تصل إليها قوات البعثة العسكرية. وفي هذا الصدد، قام الفريق، باستخدام مركبات مُحصَّنة من الألغام، بتنظيف الطرق التي تربط مدينة أبيي باللو وماريال أجاك؛ ومدينة أبيي بوانجوك وتاج اللي وكوتاكو وأم خريت ودمبلوية؛ وأم خريت بوتوربادر؛ ومدينة أبيي بنونق وعلال وسهيب والدحلوب وشيقي؛ والدحلوب بأمام والشمام وقولي. وحتى ٢٣ كانون الثاني، اكتمل مسح مسافة ٢١٢ كيلومترا من الطرق للعمليات العسكرية. وتستعد دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لنشر فرق إضافية للتحقق من الطرق دعما لآلية إدارة الحدود، وذلك وفقا للتكليف الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١).

٧ - وإضافة إلى ذلك، كُلفت فرقة إثيوبية لإزالة الألغام بالعمل في ست مناطق خطيرة ملوثة بذخائر غير منفجرة في نونق وعلال. ودمرت بأمان قذيفة هاون غير منفجرة قطرها ٦٠ ملمترا اكتشفت أثناء أعمال البناء في مقر القوة الأمنية المؤقتة. وبدأ العمل في توسيع الطريق الذي يربط بنطون ورومبير وماريال أجاك واللو ووانجوك ودكورا لكي يصبح ممرا اتساعه ثمانية أمتار يصلح لاستخدام الجهات العاملة في المجال الإنساني من أجل الوصول إلى منطقة ذات أولوية عليا للعائدين. وقد نشرت فرقتان إضافيتان من الفرق المتعددة المهام في تلك المنطقة، وبدأت عمليات المسح وإزالة الألغام.

ثالثا - التطورات السياسية

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت إعاقاة تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن منطقة أبيي بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين حول الطرائق العملية والتقنية اللازمة لإنشاء الإدارة. واستمرت حكومة جنوب السودان في الإصرار على موقفها الذي مفاده أن تشكيل المجلس التشريعي يتوقف على ترشيح حكومة السودان أحد أفراد دينكا نقوك لمنصب رئيس المجلس، ولكن حكومة السودان استمرت في القول بأنها غير ملزمة بأي اتفاق من هذا القبيل.

٩ - غير أن ثمة بوادر مبشرة للخروج من المأزق السياسي قد برزت إثر الاجتماع الثاني للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، الذي عقد يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يسفر عن تدابير ملموسة بشأن المسائل الرئيسية (تكوين الإدارة وسحب القوات)، فقد أتاح فرصة مفيدة للطرفين للدخول في حوار مباشر في أبيي للمرة الأولى منذ النزاع الذي نشب في أيار/مايو ٢٠١١. واعترافا بالحاجة الماسة لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة في منطقة أبيي، فقد اتفق الطرفان على القيام، بالتنسيق الوثيق مع القوة الأمنية المؤقتة ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية ذات الصلة، بتحديد طرائق عملية من أجل وصول الوكالات الإنسانية بحرية ودون عائق إلى

جميع المجتمعات المحلية المتضررة في منطقة أبيي. وقد عملت القوة الأمنية المؤقتة منذ ذلك الحين مع السلطات لتيسير هذا الوصول، بوسائل منها تعزيز جهود إزالة الألغام والتعامل المباشر مع المجتمعات المحلية.

١٠ - وأسفر الاجتماع الثالث للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، الذي عقد يومي ١٨ و ١٩ يناير ٢٠١٢ في أبيي، عن اعتماد نداء مشترك من أجل العودة المستدامة واستعادة سبل المعيشة وعن مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه على نحو فعال. وكان من المسائل الهامة في هذا الصدد القرارات بشأن تقديم المساعدة الإنسانية، وعودة النازحين والرحل دون أسلحة، وإنشاء أمانة اللجنة وتفعيلها، وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة، وتكوين اللجنة المشتركة للمراقبين العسكريين والأفرقة المشتركة للمراقبين العسكريين. وتتسم بنفس القدر من الأهمية القرارات بشأن الخطوات الأولية اللازمة لتشكيل جهاز شرطة أبيي وعقد "مؤتمرات التعايش" بين المجتمعات المحلية. وكانت النقاط الأخرى التي أُنقِص عليها، والتي وضعت لتسهيل عمل القوة الأمنية المؤقتة، هي الاعتراف بالتعليمات التي أصدرتها حكومة السودان لتوقيع اتفاق مركز القوات، ودعم لجنة الرقابة في أبيي لاستمرار انخراط القوة الأمنية المؤقتة في التعامل مع المجتمعات المحلية لدينكا نقوك والمسيرية، والترتيبات المتعلقة بتخصيص أرض للقوة الأمنية المؤقتة.

١١ - وخلال الاجتماع الأول للآلية السياسية والأمنية المشتركة، المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اتفق الطرفان على إنشاء نقاط عبور حدودية وجددا التزامهما بتنفيذ الاتفاقات الأمنية، ريثما توضع خريطة مرجعية للمنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت خلال جولة المفاوضات السابقة (٢١-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، لم يتوصل الطرفان بعد إلى اتفاق بشأن الخريطة، على النحو الذي اقترحه فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، مما حال دون عقد اجتماع آخر للآلية. ولا تزال المسائل الجوهرية بين الطرفين بشأن موضوع اقتراح يرمي إلى وضع جدول زمني لترسيم الحدود واللجوء إلى التحكيم لتسوية الخلافات بشأن المناطق المتنازع عليها. وإضافة إلى ذلك، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق واضح بشأن ترسيم الجزء غير المتنازع عليه من الحدود (٨٠ في المائة) أو ترسيم الجزء المتنازع عليه من الحدود وتعليمه (٢٠ في المائة).

١٢ - وفي غضون ذلك، تتخذ القوة الأمنية المؤقتة جميع الترتيبات اللازمة تحضيراً للاضطلاع بالمهام الإضافية، التي كُلفت بها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١)، في حين أنها تنتظر مزيداً من الوضوح بشأن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بما في ذلك إنشاؤها رسمياً، ووضع إطار زمني لتنفيذها، ومواقع القطاعات المشتركة لرصد الحدود

والتحقق منها وأفرقة مراقبة الحدود. وأرجئ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة، كان من المقرر عقده في أديس أبابا في ٢١ كانون الثاني/يناير، لمعالجة المسائل العالقة بشأن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وذلك بسبب عدم كفاية مستوى تمثيل الوفود.

١٣ - ولا توجد حالياً مناقشات جارية بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وقد طلب الرئيسان من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي اقتراح ترتيبات للوضع النهائي، نظراً إلى أن الطرفين لم يتمكنوا من التوصل إلى حل وسط مقبول. وحتى الآن، فقد انصب تركيز جهود الفريق على تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه تنفيذاً كاملاً، وليس على اقتراحات أخرى.

رابعاً - الوضع الإنساني

١٤ - واصلت المنظمات الإنسانية تقديم مساعدات الإغاثة إلى النازحين في منطقة أفوك ولاية واراب ومناطق أخرى في جنوب السودان. واستمر تقديم المساعدات الغذائية وغير الغذائية وتحسن توفير الخدمات للسكان النازحين، مما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

١٥ - ومع ذلك، فقد أدى التأخر المستمر في حركة الإمدادات الغذائية إلى جنوب السودان، المحتجزة في السودان، إلى وضع ضغوط كبيرة على القدرة على توفير حصص غذائية للنازحين. وبدأت المنظمات الإنسانية في جنوب السودان في مساعدة مجموعات صغيرة من العائدين شمال نهر كير/بحر العرب في مناطق تقع جنوب شرق مدينة أبيي، بتوزيع الأغذية وتنفيذ برامج الأغذية التكميلية والتطعيم ضد الحصبة، وتوزيع فيتامين ألف والصابون للأطفال بين سن ٦ أشهر و٥٩ شهراً في المناطق التي يمكن الوصول إليها.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك زيادة في عدد العائدين إلى مناطق شمال نهر كير/بحر العرب حيث أبلغت القوة الأمنية المؤقتة عما مجموعه ٣٠٠٠ من العائدين في مناطق رومبيير ومريال أجاك واللو ومادوق أجونق. ومع ذلك، ونظراً إلى الوضع الأمني، لم تتمكن أوساط المساعدة الإنسانية من إحصاء العدد المحتمل للعائدين شمال نهر كير/بحر العرب. وإضافة إلى ذلك، زاد عدد الأشخاص الذي يعبرون جسر بنطون يومياً لتنظيف مناطق منازلهم السابقة. وحالياً، لا يزال هناك ما يقرب من ٦١ ٥٠٠ نازح جنوب نهر كير/بحر العرب وحول أفوك وفي ولاية واراب، وما يقدر بنحو ٧ ٣٠٠ نازح في غرب بحر

الغزال، و٢٦٠٠٠٠ نازح في ولاية واراب، و٥٠٠٠٠ نازح في شمال ولاية بحر الغزال الغربية.

١٧ - ولم تتمكن معظم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، من الوصول إلى مناطق العودة هذه لأن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لم تُطهرها بعد ليتيسر وصول المساعدات الإنسانية إليها. ومن المتوقع أن تُطهر معظم مناطق العودة من الألغام بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حيث سيتسنى وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. وفي الوقت نفسه، يوفر بعض الشركاء في المجال الإنساني الخدمات الصحية الأساسية والدعم الغذائي للعائدين، في رومبير ومجاك، ولا سيما من خلال العيادات المتنقلة.

١٨ - وقامت بعثة مشتركة بين الوكالات بمشاركة الفريقين القطريين للعمل الإنساني من الخرطوم وجوبا (بمن في ذلك ممثلون من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي)، بزيارة أبيي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وناقشت الحاجة إلى زيادة المساعدات الإنسانية للنازحين والعائدين، بما في ذلك السماح لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالعودة إلى منطقة أبيي.

١٩ - وحتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أعادت سبع وكالات وصناديق وبرامج تأسيس وجودها في مدينة أبيي. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على إكمال مباني الأمم المتحدة المشتركة التي ستستوعب ما يصل إلى ١٠ موظفين من موظفي وكالات الأمم المتحدة الذين يقدمون الدعم إلى النازحين والعائدين. وواصلت تسع منظمات غير حكومية دولية أنشطتها في منطقة أبيي، بالتركيز على الأنشطة في جنوب نهر كير/بحر العرب. كما واصلت الأوساط الإنسانية الاضطلاع بأنشطة كسب الرزق لسكان أبيي، في جنوب السودان، وحول منطقة أقوك، وكذلك أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وحماية الأطفال والتعليم والصحة والتغذية في أقوك.

٢٠ - ومع استمرار هجرة قبائل المسيرية الرحل جنوبا، فقد بقي الرُّحَل شمال مدينة أبيي وشمال نهر كير/بحر العرب. وبدأت منظمة الفاو وشركاؤها في تقييم احتياجات الصحة والتغذية وتطعيم الحيوانات في أوساط مجتمعات المسيرية المحلية.

خامسا - حماية المدنيين

٢١ - لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تهديدات خطيرة على السكان المدنيين في منطقة أبيي. وفي انتظار إنشاء إدارة منطقة أبيي وتشغيلها بشكل فعال، وضعت القوة الأمنية المؤقتة آلية مواجهة متعددة الأوجه لأغراض الحماية، تشمل الرصد وتقييمات الإنذار المبكر، ودوريات جوية وبعيدة المدى، وتعزيز الحوار مع قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، وتفاعلاً منتظماً مع المسؤولين الحكوميين المعنيين في كلا الجانبين بشأن المسائل ذات المصلحة والاهتمام المشتركين.

٢٢ - ومنعاً لنشوب أي نزاع بين القبيلتين بشأن مسألة هجرة الرحل من قبيلة المسيرية وعودة النازحين، التقى رئيس البعثة مرارا بالزعماء التقليديين لقبيلة دينكا نقوك والقادة المجتمعيين لقبيلة المسيرية من أجل ضمان التزامهم وتعاونهم في تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن، وحماية المدنيين، وكفالة عودة سلمية ومنظمة للنازحين، وهجرة الرحل. ووضعت القوة الأمنية المؤقتة استراتيجية للتخفيف من حدة النزاعات، تهدف إلى التقليل من خطر المواجهة بين القبيلتين أثناء موسم الهجرة.

٢٣ - وعُقدت سلسلة من المشاورات مع القبيلتين لمعرفة رأيهما في الاستراتيجية وتحسين المفهوم من وجهة النظر التنفيذية، والاتفاق على طريقة للمضي قدماً. وأبدت القبيلتان تقديرهما للجهود التي بادرت إليها البعثة، وأسهمت في صقل اقتراح يدعو إلى التعاون مع رئيس القوة الأمنية المؤقتة، في إطار عدة اجتماعات عقدت على مدى الأسابيع القليلة الماضية. ويجري التفاوض حالياً مع زعماء القبيلتين بشأن مذكرة تفاهم تتضمن تلك الالتزامات وقبول القبيلتين نزع سلاحهما كلياً والاعتماد فقط على القوة الأمنية المؤقتة للحماية.

٢٤ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وخلافاً للترتيبات الأولية التي اتخذتها القوة الأمنية المؤقتة لإقامة ممرات آمنة من أجل وصول المهاجرين من قبيلة المسيرية إلى المياه وأراضي الرعي، قدمت مجموعة من الرحل المسلحين ببنادق إلى منطقة اللو المأهولة بأغلبية من العائدين من قبيلة دينكا نقوك، ومعها ما يقرب من ٦٠٠٠ رأس من الماشية. وولّد هذا التطور غير المتوقع خوفاً وذعراً داخل المجتمع المحلي، حتى أنه أدى ببعض العائدين حديثاً إلى الرحيل مجدداً إلى القرى المجاورة. وتمكنت سرية القوة الأمنية المؤقتة المنتشرة في اللو، بمساندة تعزيزات مرسلة من مقر البعثة، من السيطرة على الوضع وإقناع المهاجرين من قبيلة المسيرية، بعد عدة ساعات من المناقشات، بإخلاء القرية. وغادر الرحل المنطقة في ١٢ كانون الثاني/يناير باتجاه دوكر ورتبادر. وفي وقت لاحق، رافق وفد ضمّ ٢٠ عضواً من قبيلة دينكا نقوك

رئيس البعثة إلى منطقة اللو لطمأنة المجتمع المحلي بشأن عزم القوة الأمنية المؤقتة واستعدادها لضمان عودة النازحين وهجرة الرحل من قبيلة المسيرية في آن معاً. وعقب هذا الحادث، التقى رئيس البعثة بالزعماء التقليديين لقبيلة المسيرية وضمن التزامهم بالعمل على نحو وثيق مع القوة الأمنية المؤقتة بشأن الوصول إلى المياه وأراضي الرعي. ووافقت قيادة المسيرية أيضاً على اقتراح القوة الأمنية المؤقتة بإنشاء لجنة أمنية مشتركة تتألف من ثلاثة أعضاء، بينهم اثنان من ضباط القوة الأمنية المؤقتة (أحدهما من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وثنان هما قائد السرية)، إضافة إلى قائد المجتمع المحلي. وأتفق كذلك على أن تتخذ القوة الأمنية المؤقتة كل الترتيبات اللازمة لترع سلاح جميع الرحل والنازحين المسلحين، وأن تتحمل كامل المسؤولية عن توفير الأمن. ومن المقرر إنشاء لجان أمنية مشتركة مماثلة في جميع مناطق الهجرة والعودة.

٢٥ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، توصلت القوة الأمنية المؤقتة إلى اتفاق مع الزعماء التقليديين لقبيلة دينكا نقوك بشأن عودة النازحين على مرحلتين. وعرض الاتفاق الشروط الأمنية (وجوب نزع سلاح جميع النازحين) والترتيبات اللوجستية والإنسانية المطلوبة لتيسير العودة والتوطين. وستبدأ المرحلة الأولى من العودة المنظمة في تاج اللي ودينقوب واللو. وبعد الانتهاء بنجاح من هذه المرحلة، سيبدأ الجزء الثاني من العملية في توداج وعلال والقرى المحيطة.

٢٦ - وعطفاً على التقرير السابق (S/2011/741) الذي عرضت فيه بإسهاب الجهود التي بذلتها من أجل تنفيذ المادة المتعلقة برصد حقوق الإنسان والواردة في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١)، بعثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان برسالة إلى حكومتَي السودان وجنوب السودان طلباً لدعمهما لإقامة حضور معني برصد حقوق الإنسان في أبيي. ولم تتلقَ حتى الآن رداً من أي من الحكومتين.

سادساً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٧ - كان العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يشمل، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، ٣ ٧٩٨ فرداً من أصل القوام المأذون به والبالغ ٤ ٢٠٠ فرد. وقد نُشرت تلك القوات في مختلف قواعد العمليات للتصدي للتهديدات المحتملة أو لحالات زعزعة الاستقرار. وفي القطاع الشمالي، انتشرت الكتيبة الثانية، بقوام سرية، في قواعد العمليات في توداج ووتقوك ودفرة وأم خريت وتربادر، مع فصيلة واحدة في دينقوب (انظر المرفق)، خريطة نشر القوة الأمنية المؤقتة). وفي القطاع الأوسط، انتشرت الكتيبة الأولى، بقوام سرية، في قواعد العمليات في بلدة أبيي وتاج اللي واللو، وعلى مستوى فصيلة في نونق وعلال. وفي القطاع

الجنوبي، انتشرت الكتيبة الثالثة، بقوام سرية، في قواعد العمليات في أفوك وبنطون وماريال أجاك وأتوني، وعلى مستوى فصيلة في مجاك وأقاني أجونق. وعُزز القطاع الشمالي بسرية دبابات والقطاع الأوسط ببطارية مدفعية ميدانية. وكانت الكتائب الثلاث تعمل بشكل كامل عند وصول المعدات المملوكة للوحدات إلى منطقة البعثة في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٨ - وتغطي القوة الأمنية المؤقتة معظم منطقة أبيي وتشمل أنشطتها تسيير الدوريات على نطاق واسع، ليلاً ونهاراً، باستخدام الدبابات وناقلات الجنود المصفحة، وذلك لردع أي تهديدات أمنية، وإبراز دورها أكثر، وتيسير العودة الآمنة والسلسلة للمشردين وهجرة الرحل من قبيلة المسيرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن أي قيود على حرية التنقل، كما أبدى الطرفان، أي القوات المسلحة/الشرطة السودانية وجهاز شرطة جنوب السودان، مواقف ودية إزاء القوة الأمنية المؤقتة.

٢٩ - وتعترم القوة الأمنية المؤقتة الحصول في أقرب فرصة ممكنة على طائرتين عموديتين ميدانيتين منقولتين من إثيوبيا لإبراز دورها بشكل أفضل وتعزيز مصداقيتها وأثرها الرادع. والمفاوضات جارية حالياً مع حكومة إثيوبيا بشأن نشر الطائرتين العموديتين.

٣٠ - وما زالت حالات التأخر الكبير في قيام حكومة السودان بإصدار تأشيرات إلى البلد تعوق نشر ضباط الأركان الدوليين. وتعتمد القوة الأمنية المؤقتة حالياً على الدعم المقدم من ضابطين من فريق دعم الموظفين التابع لمكتب الشؤون العسكرية، إدارة عمليات حفظ السلام، في انتظار صدور تأشيرات لـ ٤٠ من ضباط الأركان الآخرين و ٦٥ مراقباً عسكرياً. ومن بين هؤلاء، ثمة ٢٩ فرداً من ضباط الأركان و ٢٠ فرداً من المراقبين العسكريين، على التوالي، على أهبة الاستعداد للانتشار في أبيي.

٣١ - ولم تشهد عملية نشر ٥٠ من أفراد الشرطة الدوليين على النحو المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) لدعم دائرة شرطة أبيي أي تقدم، بسبب حالات التأخير في إنشاء إدارة منطقة أبيي. لكنه جرى نشر مستشارين لشؤون الشرطة من القدرة الشرطية الدائمة في القوة الأمنية المؤقتة، وذلك لتقديم الدعم إلى رئيس البعثة في التخطيط والتفاعل مع المجتمعات المحلية واتخاذ مبادرات الأمن المجتمعي في منطقة أبيي.

سابعاً - دعم البعثة

٣٢ - أتاح الموسم الجاف ظروفاً أفضل لتنفيذ أنشطة هامة لدعم البعثة، وبخاصة فيما يتصل بالدفعة الثالثة للانتشار المنفذة في كانون الأول/ديسمبر، وكانت تتألف من قوات إثيوبية

ومعدات مملوكة للوحدات، وأجريت برأ باستخدام حافلات مدنية تعاقدت معها الأمم المتحدة. وشمل هذا النشر أفراد الكتيبة الثالثة للمشاة وجنوداً حلوا محل الجنود الإثيوبيين المصابين بجراح والمتوفين.

٣٣ - ونشرت الكتيبة الثالثة انطلاقاً من منطقة أبيي في قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة، ويُقيم أفرادها في خيام ويتلقون الدعم اللوجستي من العناصر الإدارية الأساسية التابعة للكتيبة والعتاد من شعبة دعم البعثة. وسيتمكث معظم عناصر القوة الأمنية المؤقتة في الخيام (باستثناء الموجودين منهم في بلدة أبيي ودفرة وأفوك) إلى حين قيام حكومة السودان بمنح مجموعة مختارة من أخصائيي الهندسة التابعين للأمم المتحدة تأشيرات دخول، وتمكّنهم من تنفيذ أعمال التشييد اللازمة. وفي غضون ذلك، جرى التعاقد مع مقاول لتشييد المعسكرات باستخدام بعض وسائل الإقامة ذات الجدران الصلبة التي جرى استلامها خلال عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٣٤ - وبدأت إصلاحات مساحات محددة على الطرق ذات الأولوية في منطقة العمليات التي تربط القرى بخطوط الاتصالات الخاصة بدوائر المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت إصلاحات ثانوية للحفاظ على هياكل ومرافق المعسكرات القائمة في أبيي ودفرة وأفوك ومعسكر كادقلي. وستنفذ أعمال أساسية مثل قطع الأشجار وتسوية الأراضي في كل من مواقع الانتشار الجديدة التي يُعد لاستخدامها كقواعد عمليات للسرايا، في انتظار إبرام اتفاقات رسمية لاستخدام الأراضي.

٣٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ورثت القوة الأمنية المؤقتة من بعثة الأمم المتحدة في السودان قاعدة كادقلي للوجستيات هياكلها ومعداتها. وإثر مفاوضات جرت مع السلطات المحلية، ما زال العمل جارياً لإعادة منطقة الفائض من قاعدة كادقلي.

٣٦ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة استقدام الموظفين لمركز الخدمات الإقليمي التابع لها في عنتيبي، أوغندا، الذي يتوقع أن يبلغ قوامه الكامل بحلول نهاية السنة المالية. وتقدّم فيه خدمات مخصصة للبعثة، فيما تجري إدارة مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي أنشطة الاتصال والتنسيق على نحو وثيق.

٣٧ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم تكن حكومة السودان قد منحت سوى ٢٣ تأشيرة للموظفين المدنيين والمتعاقدين الذين يقدمون الدعم إلى البعثة، مما يمثل ١٥ في المائة فقط من القوام المأذون به من الموظفين المدنيين لدعم البعثة. ولا يزال ما مجموعه ٣٣ من طلبات الحصول على تأشيرات للموظفين المدنيين (لتأدية مهام دعم البعثة والعمل الأمني والفني) و ٧١ من الطلبات للمتعاقدين، معلّقة، وكان قد جرى تقديمها إلى حكومة

السودان منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير. وهذا يجعل من الصعب جداً توفير الدعم الكافي والمشورة الفنية إلى القوة الأمنية المؤقتة التي بلغت، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ٩١ في المائة من قوام قواتها المأذون به. وسعيًا لكفالة استمرار تقديم الدعم إلى القوات، نُشر بعض موظفي القوة الأمنية المؤقتة في واو، بجنوب السودان، في انتظار استلام تأشيراتهم.

٣٨ - وأنشأت البعثة مكتب اتصال في الخرطوم، برئاسة ضابط عسكري أقدم، لتعزيز التعاون مع المسؤولين في حكومة السودان وتيسير التعامل مع جميع المتطلبات الإدارية واللوجستية والقانونية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بانتشار القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها. ووضعت القوة الأمنية المؤقتة الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للاستفادة من خدمات الدعم المحلي في تسيير أعمال مكتب الاتصال بفعالية. والترتيبات جارية لإنشاء مكاتب إضافية للاتصال في جوبا والمجلد.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٩ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٤١، مبلغ ١٧٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة إلى ما بعد ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٢، ستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٤٠ - وقد سُددت للحكومة المساهمة تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

تاسعا - ملاحظات

٤١ - يشكل قرب الانتهاء من نشر أفراد القوة الأمنية المؤقتة تطوراً موضع ترحيب لأنه سيعزز القدرات التشغيلية للبعثة في تنفيذ ولايتها بفعالية. ولذا، أود الإعراب عن تقديري العميق لحكومة إثيوبيا لاتخاذها إجراءات على وجه السرعة بغية تيسير وصول الكتيبة الثالثة، مما أتاح للبعثة إعادة تشكيل تغطية منطقة عملياتها الموسَّعة.

٤٢ - ويطرح القرار الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخراً، الوارد في قراره ٢٠٢٤ (٢٠١١)، بإيكال مهام إضافية للقوة الأمنية المؤقتة بهدف دعم آلية رصد الحدود ضمن القدرات المأذون بها وفي منطقة عمليات موسَّعة، تحديات جديدة بالنسبة للبعثة. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على جهود رئيس البعثة للخطوات الأولية التي اتخذها، بالتنسيق الوثيق مع حكومتَي السودان

وجنوب السودان، بشأن الهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي لآلية رصد الحدود. ومن الجوهري أن يمدَّ الطرفان يد التعاون الكامل إلى القوة الأمنية المؤقتة كي تنجح في تنفيذ ولايتها المنقحة، ولا سيما بالتوصل قريباً إلى اتفاق بشأن الخرائط والإشارات الجغرافية للمنطقة الحدودية الآمنة والمجرّدة من السلاح، إضافةً إلى تحديد موقع مناسب لاستضافة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي موازاة ذلك، ينبغي لحكومة السودان التعجيل بإصدار التّأشيرات لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين في القوة الأمنية المؤقتة لأداء مهام أساسية لسير عمل البعثة بطريقة سلسة وفعالة، دعماً لتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، والاتفاق المتعلق بأمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة الموقعين في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، والاتفاق المتعلق بتشكيل بعثة لدعم مراقبة الحدود بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، الموقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/510، المرفق).

٤٣ - ويشكل الاجتماع الثالث للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، المعقود يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في أبيي، تطوراً مشجعاً إذ أنه أتاح فرصة مفيدة لوضع فهم أفضل للشواغل الرئيسية لدى الجانبين. وتمثل القرارات المتخذة في الاجتماع خطوة مشجعة نحو تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. ويتبدّى اعتراف اللجنة بالضرورة الملحة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المتأثرة في منطقة أبيي، وإعادة تأكيدها لهذه الضرورة، من خلال اعتماد نداء مشترك لتقديم المساعدة الإنسانية بشأن إقامة منتدى للتفاعل المستمر بين اللجنة وفريقي الأمم المتحدة القطريين في السودان وجنوب السودان، إضافةً إلى فرقة عمل حكومية دولية معنيّة بالمساعدة الإنسانية.

٤٤ - ويعدُّ توفير المساعدة الإنسانية الكافية والسريعة عاملاً رئيسياً لعودة النازحين وهجرة الرّحل، وكذلك لمنع الصدمات بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها المنفذين للجهود الدؤوبة المبدولة من أجل توفير المساعدة إلى جميع المجتمعات المتأثرة بطريقة تحترم المبادئ المحددة، من خلال التقيّد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والتزاهة والحياد. وإني أشجعها على مواصلة العمل بشكل وثيق مع حكومتَي السودان وجنوب السودان، ومع القوة الأمنية المؤقتة، من أجل تحسين المساعدة المقدّمة إلى السكان المتأثرين.

٤٥ - وما زال يساورني قلق عميق إزاء الوجود المستمر للقوات المسلحة والشرطة التابعة لحكومة السودان وجهاز شرطة جنوب السودان في منطقة أبيي، مما يتعارض مع الالتزامات السابقة التي أعلنتها الطرفان في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. ويبقى هذا الأمر عقبة رئيسية أمام العودة الآمنة للنازحين وهجرة الرّحل. ولذا، أكرر ندائي إلى الحكومتين لسحب قواتهما من

منطقة أبيي، والعمل بشكل أوثق مع رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، الرئيس السابق ثابو مبيكي، ومع مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، ورئيس القوة الأمنية المؤقتة الفريق تاديسي ويريدي تسفاي، لإيجاد حل مقبول من الطرفين لجميع المسائل التي ما زالت تعترض تنفيذ اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه.

٤٦ - ويتوقف التنفيذ الفعال لمختلف الاتفاقات التي وقعتها حكومتا السودان وجنوب السودان أيضاً على بناء الثقة بين الطرفين. وهذا يشمل تنمية علاقات حسن الجوار. ولا يمكن للقتال المستمر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق أن يخدم تلك الأغراض. ولذا، أحث الحكومتين معاً على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والإحجام عن أي موقف استفزازي يمكن أن يحدث مواجهة مباشرة.

٤٧ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، لتعاونه الشخصي المستمر والتزام حكومته بتيسير عمل القوة الأمنية المؤقتة. وأثني أيضاً على الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بقيادة ثابو مبيكي لجهوده الدؤوبة الرامية إلى مساعدة الطرفين في حل الخلافات العالقة بينهما. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس البعثة، الفريق تاديسي ويريدي تسفاي، ولموظفي القوة الأمنية المؤقتة، لجهودهم المتواصلة التي تُبذل في كثير من الأحيان في ظروف صعبة للغاية بهدف تيسير عودة سلمية ومنظمة للنازحين، وهجرة الرحّل، وهيئة بيئية أكثر أمناً لاستئناف الأنشطة المدنية العادية في منطقة أبيي.

